

تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق للمدة (2004 – 2015)
Estimation and Analysis of Determinants of Household Consumption in
Iraq for the Period (2004 - 2015)

أ.م. د احمد وهيب حسين طالب الماجستير عمر موسى حمادي
جامعة الفلوجة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

تاريخ استلام البحث 2018/2/22 تاريخ قبول النشر 2018/5/6 تاريخ النشر 2019/8/19

المستخلص

تناولت البحث تقدير وتحليل المتغيرات الحاصلة في الاستهلاك جراء التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في العراق بعد عام 2003 والتي أثرت على الاستهلاك. إذ تم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL}) لتقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل، وتوصل البحث بان الاستهلاك تتحدد بالمتغيرات الاتية: عدد السكان، الادخار، معدل التضخم، والدخل المتاح بأربع فترات ابطاء مثلى والتي تفسر حوالي (99%) من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي . كما أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (الاستهلاك العائلي) وفق منهجية (ARDL)، إذ كانت إحصاءة (F) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لها (الحد الأدنى والحد الأعلى) . ووضحت قيمة معامل تصحيح الخطأ أن (35%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية أقل من (1%). كما بلغت درجة تأثير كل من المتغيرات عدد السكان، الدخل المتاح، معدل التضخم، الادخار على الاستهلاك العائلي في الأجل القصير (35%) لكل المتغيرات من الأثر الكلي. كما أثبتت النتائج تحقق صفة الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأنموذج في الاجلين القصير والطويل بموجب الاختبارين (CUSUM-CUSUM SQ). كما أثبتت النتائج أن الأنموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ وفق معامل (Theil) .

Abstract

The study examined the estimation and analysis of the variables in consumption due to the economic and political changes that took place in Iraq after 2003, which affected consumption. The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) methodology was used to estimate the relationship in the short and long terms. The research concluded that consumption is determined by the following variables: population, savings, inflation rate, disposable income with four optimal slowdowns Explains about 99% of changes in household consumption. The results showed that there is a long-term equilibrium relationship (common integration) that moves from the explanatory variables to the dependent variable (ARDL). The calculated F is greater than the critical values (minimum and maximum). The value of the error correction coefficient indicates that 35% of short-term errors are automatically corrected to achieve long-term equilibrium at a level below 1%. The effect of the variables on population, disposable income, inflation rate, savings on household consumption in the short term (35%) for all variables of the overall effect was also affected. The results also showed that the structural stability of the model transactions in the short and long term under the CUSUM -USUSUM SQ). The results also showed that the model has a high predictive capacity (Theil).

المقدمة

يعد الاستهلاك من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت اهتماماً كبيراً في التحليل والدراسات الاقتصادية نظراً لما يمثله هذا المتغير من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني وارتباطه بالنشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع من جهة وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى يعد الاستهلاك هدفاً من أهداف النشاط الاقتصادي وهو من العوامل المحركة للإنتاج كما انه يعد من أهم مكونات الطلب الكلي الأمر الذي أكسبه أهمية خاصة وجعل منه مجالاً حيويًا تتعدد فيه البحوث للوصول إلى حقائق علمية تخدم صناعات القرار لتحقيق الرؤيا المستقبلية للسياسات الاقتصادية في العديد من الدول .

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه الاستهلاك في تفعيل الاقتصاد الوطني لأنه يمثل الهدف الرئيس للنشاط الاقتصادي ويعد من العوامل المحركة للإنتاج، فالدراسات المتعلقة بالاستهلاك العائلي قد تساعد الحكومات على تخطيط الاستهلاك الذي يحتل أهمية كبيرة ويؤدي إلى زيادة الادخار لما له من أهمية كبيرة في تمويل الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية لاسيما وان الدراسات المتعلقة بالاستهلاك اسهمت في تحديد السلوك الاستهلاكي وتحديد تكلفة المعيشة للعائلة العراقية .

مشكلة الدراسة

تهدف مشكلة الدراسة الى معالجة التساؤل الآتي :

- ما مدى تأثير الاستهلاك العائلي بالمتغيرات الاقتصادية ؟
 - أو ما هي العوامل المفسرة للاستهلاك العائلي في العراق ؟
- وفي ظل التساؤل الرئيس يمكن طرح العديد من التساؤلات الفرعية التي تدرج ضمن محتويات الدراسة وتتمثل في :
- 1- ما هي طبيعة تأثير الدخل المتاح وتضخم وزيادة عدد السكان والادخار على الاستهلاك العائلي .
 - 2- ما هي العلاقة بين الاستهلاك العائلي وبين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى في الاقتصاد العراقي.
 - 3- يعد الاستهلاك العائلي المتغير الأول للطلب الكلي ويستحوذ على النسبة الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي مما يستوجب دراسة محدثاته على الصعيد العائلي في العراق.

فرضيات الدراسة

- 1- يعد الدخل المتاح المحدد الرئيس للاستهلاك العائلي ولكنة ليس الوحيد فهناك متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر على الاستهلاك ولو بدرجة أقل من تأثير الدخل المتاح .
- 2- التغيرات في الاستهلاك العائلي يترتب عليها أوضاعاً تحليلية وتمكن من استخدام مجموعة من النماذج القياسية لدالة الاستهلاك تتمثل بالاتجاه العام لهذا المتغير الاقتصادي المهم . ويوضح شكل العلاقة بين الاستهلاك ومجموعة المتغيرات المؤثرة فيه.
- 3- وجود علاقات توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي والدخل المتاح والتضخم وعدد السكان والادخار في الاقتصاد العراقي في خلال مدة الدراسة .

هدف الدراسة

- 1- التعرف على دور العوامل المؤثرة في الاستهلاك العائلي العراقي .

- 2- استخدام الاختبارات الإحصائية للكشف عن العلاقة السببية بين الاستهلاك وبين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق .
- 3- تقدير وتحليل العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الاستهلاك العائلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015 باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) (Autoregressive Disoriented Lag nod ell) وتقدير الوصول الى حالة التوازن في الأجل الطويل .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي في الدراسة من خلال عرض مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بظاهرة الاستهلاك وإبراز العوامل المؤثرة فيه وكان الهدف من استخدام المنهج الوصفي هو استيعاب الإطار النظري الخاص بهذه الدراسة ، كما تم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي من خلال بناء انموذج قياسي يربط الاستهلاك العائلي ببعض المتغيرات الاقتصادية والاعتماد على البرامج الإحصائية (Eviews9,SPSS17Excel) . واجراء الاختبارات ذات الصلة لاستخراج النتائج.

حدود الدراسة

- 1- تقدير وتحليل محددات الاستهلاك العائلي في العراق والعلاقة بين الاستهلاك وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- 2- اعتمدت الدراسة المدة 2004_ 2015 وقد تم جمع البيانات السنوية خلال هذه المدة بالاعتماد على البيانات التي توفرها وزارة التخطيط .

الاستعراض المرجعي

احتل الاستهلاك اهتمام كثير من الباحثين الاقتصاديين و الإحصائيين وغيرهم منذ زمن بعيد، وعلى الرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أنها لا تزال محدودة على مستوى الاقتصاد العراقي وفيما يلي استعراض أهم الدراسات والبحوث العربية التي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها بغية توضيح مدى التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة وما سبقها من دراسات وبحوث في هذا الجانب.

- 1- دراسة (ناصر غازي عبد الله الشنبري : 1995) تحت عنوان (محددات الإنفاق الاستهلاكي العائلي، دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة (1963-1995)) رسالة ماجستير جامعة الملك عبد العزيز. هدفت هذه الدراسة إلى تقدير انموذج قياسي يوضح العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وفقاً للنظرية الاقتصادية وتوقعات الباحث ، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن كلا من الدخل الوطني والثروة لهما تأثير إيجابي وقوي على الإنفاق الاستهلاكي العائلي في المملكة العربية السعودية، كما وجد أن للتضخم تأثيراً عكسياً وقوياً على الإنفاق الاستهلاكي العائلي بينما لم تثبت نتائج الدراسة لازمات الخليج تأثيراً على الإنفاق الاستهلاكي العائلي وأرجعت الدراسة أسبابها إلى فعالية السياسة الاقتصادية في السعودية أثناء الأزمة إضافة إلى قصر مدتها .

- 2- دراسة (رياض المومني : 1996) تحت عنوان (محددات الأنفاق الاستهلاكي الخاص ، الحالة الأردنية) ،مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية ، الرياض 1996 .هدفت هذه الدراسة إلى استعراض وشرح دوال الاستهلاك بصورتها التي جاءت بها من أدبيات الاقتصاد الكلي وتقدير تلك الدوال باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأردني و استقصاء أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن ، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الدخل

المحلي والإنفاق الاستهلاكي في الفترة السابقة والتضخم ، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وحوالات العاملين تعتبر من أهم محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن خلال فترة الدراسة (1962-1996) ، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب وجود عناصر إنتاجية غير مستغلة ولكنها مدربة وجاهزة للدخول في العملية الإنتاجية عندما يتوافر الطلب على السلع الاستهلاكية وكذلك توافر مستوى تقني قادر على إنتاج السلع الإنتاجية .

3- دراسة (Juster and Watcher , 2001) بعنوان (Expected inflation and unexpected effects on household consumption)

، هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير التضخم على الاستهلاك خلال المدة من العام (1953- 1972 م)، وقد استخدمت الدراسة بيانات من مركز البحوث المسحية في جامعة Michigan في عملية التحليل. واستخدمت الدراسة المنهج القياسي التحليلي واستخدمت ثلاث متغيرات رئيسية في هذه الدراسة هي مؤشر ثقة المستهلك S ومؤشر المشتريات A ومؤشر أسعار المستهلك CPI في عملية التحليل وقد قسمت الدراسة البيانات على الربعية وتوصلت الدراسة الى أن التضخم سواء أكان متوقعاً أو غير متوقع له تأثير سلبي على الاستهلاك حيث يزيد الاستهلاك الحالي لتوقع ارتفاع في الأسعار في الفترة القادمة .

4- دراسة (sada , 2010) بعنوان (the Determinants and Trends in household Energy Consumption in USA During 2009-2010)

، هدفت الدراسة إلى دراسة محددات استهلاك الطاقة المنزلية لأجهزة التدفئة والتبريد وتسخين المياه في الولايات المتحدة في الفترة (2010 -2009). وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي والقياسي واستخدمت الدراسة التحليل القياسي طريقة المربعات الصغرى في التحليل ثم استخدام تحليل الانحدار الخطي وحددت الدراسة عدة محددات لاستهلاك الطاقة المنزلية منها الحياة في الريف أو المدن والمكانة الاجتماعية والوظيفة ومستوى الدخل والعادات والتقاليد المختلفة والعمر . وأوصت بأخذ هذه المحددات للتنبؤ المستقبلي باحتياجات الطاقة المنزلية في الولايات المتحدة على المستوى المحلي والاتحادي للحفاظ على الطاقة وعدم الإسراف في استخدامها .

المحور الاول: محددات الاستهلاك

توجد عوامل عديدة تؤثر على الاستهلاك ، وهذه العوامل تؤدي لانتقال دالة الاستهلاك الى اليسار فتؤدي الى زيادة الاستهلاك أو انتقال دالة الاستهلاك الى اليمين ، فتؤدي الى انخفاض الاستهلاك ومنها عوامل اقتصادية وعوامل نوعية ومن أهم العوامل الاقتصادية هي الدخل والثروة ومستوى الأسعار ومعدلات الفائدة وميول المستهلك وتوقعاته وبضيف بوليز وملفن (Boys and Melvin) الى هذه العوامل البعد الديمغرافي وكذلك الضرائب وسوف نتحدث عن هذه العوامل فيما يأتي (داود ، 2010 : 114) .

العوامل الاقتصادية

اولاً : الأسعار: تعد الأسعار عاملاً مهماً بالإضافة الى الدخل في تحديد الاستهلاك فارتفاع أو انخفاض الأسعار يؤثر بشكل أو بآخر على مستوى الاستهلاك ويمكن التعبير عن العلاقة الدالية بين السعر والاستهلاك كما يأتي :

$$C=F(P) \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن

$$C = \text{الاستهلاك} ، P = \text{السعر}$$

إن العلاقة التي ترتبط بالاستهلاك تمثل دالة للطلب الاستهلاكي وهي تتوافق مع منطق نظرية الطلب وهي علاقة عكسية، وعندما يزداد سعر سلعة ما ينخفض الجزء المخصص للإنفاق الاستهلاكي على تلك السلعة مما يجعل الاستهلاك يتحول الى بدائل تلك السلعة ويناسب هذا التحول مع أسعار تلك البدائل (كاظم والمعلم ، 2001 : 30) إن سياسة الأسعار تحتل مكانة بارزة في أغلب الدول وعلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، ففي الدول رأسمالية تتحدد الأسعار من خلال المؤسسات الكبرى وعلى ضوء ظروف السوق التي تعمل بها تلك المؤسسات الاقتصادية . أما في الدول الاشتراكية فإن السعر يحتل مكانة هامة في مجمل عملية التخطيط ، أي ضمن الاهداف المركزية المتعلقة بالمنتجين والمستهلكين وطبيعة السلع والخدمات (المشهداني ، 1989: 34) أما في الدول النامية فإن الأسعار ما زالت وفقاً للتطورات الحاصلة في الدول الأخرى وعلى اساس التحويلات الجديدة من خلال التحول من التخطيط المركزي الى إقتصاد السوق الذي أخذت بوارده تتضح في السنوات الأخيرة وخصوصا في بلدان العالم العربي ، وعلى وجه الخصوص في العراق بعد التغيير الحاصل في سياسة الدولة .

ثانيا : طريقة توزيع الدخل: من المعلوم أن توزيع الدخل لا يتم بشكل متساوي بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول الى الاستهلاك ، ويلاحظ أن الأسر ذات الدخل المرتفع نسبياً تنفق جزءاً أكبر من دخلها بالنسبة الى الأسر ذات الدخل المنخفض . وبالتالي فإن الأسر ذات الدخل المنخفضة يكون لها ميول استهلاكية متباينة وبشكل عام فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون مرتفعاً عند العوائل ذات الدخل المنخفضة ، وبالعكس بالنسبة لذوي الدخل العالي . أما بالنسبة للتوزيع الوظيفي للدخل فإنه في حالة الكساد عادة تتخفف الاجور والدخول الزراعية بنسبة أكبر من الربح والفائدة ، وتتخفف الارباح بنسبة أكبر من كلتا المجموعتين . وبالعكس يحدث في أوقات الرخاء . فالعمال الزراعيون يميلون للاستهلاك بنسبة اكبر من دخولهم قياساً لأصحاب العقارات والأسهم. أما المنظمون فيستهلكون نسبة أقل من غيرهم (الادريسي ، 1986: 243) .

ثالثا : الثروة: تختلف الثروة عن الدخل ، وبما أن الثروة تمثل جميع ما يمتلكه الافراد من أصول مالية وعقارية (الوزني والرفاعي ، 2009: 166) أما الدخل فيمثل تدفقاً أو تياراً مستمراً مرتبطاً بالزمن ولا شك أن زيادة الاستهلاك الفردي لأن صاحب الثروة لا يميل الى الادخار بقدر الاشخاص الذين يملكون ثروة . وكذلك أكد توبن (J.Tobin) على أن الزيادة في الثروة تؤدي الى زيادة الاستهلاك مؤدية بدالة الاستهلاك في المدى القصير بالانتقال الى الأعلى (صخري ، 2005 : 164) كذلك لو كان الفرد يمتلك أسهماً فالارتفاع في أسعارها سيعد زيادة في قيمة الثروة لو قام ببيعها لذلك سيزداد استهلاكه والعكس صحيح عندما تنقص الثروة .

رابعا : الضرائب: يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ، وبما يجعلهم يخفضون استهلاكهم ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي الى زيادة الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ، بما يؤدي الى زيادة إستهلاكهم الجاري (جوارتيني ، 1999: 251) مثل الضرائب المفروضة على السكائر والبنزين والتي تسمى بالضريبة النوعية: ضريبة الاستهلاك إذ يكون التأثير المباشر لمثل هذه الضرائب ، أما كم يقع عن هذه الزيادة على المستهلكين او المنتجين ذلك يعتمد على مرونة الطلب السعرية بالنسبة للمنتجات . وبالعكس حين تتخفف الضرائب سيؤدي ذلك الى خفض السعر وبالتالي زيادة الاستهلاك (ولسون، بدون سنة نشر: 542) .

خامسا : سعر الفائدة : يرى بعض الاقتصاديين أن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي الى تشجيع الادخار ومن ثم نقص الاستهلاك أي كما يقول الكلاسيك أن سعر الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم الى استهلاك اكبر في المستقبل ،

وهذا ليس بالضرورة صحيحاً فقد يؤدي رفع سعر الفائدة الى تقليل الكميات الواجب إدخارها للحصول على عائد كلي ثابت ، وهكذا فإن علاقة الاستهلاك بسعر الفائدة قد تكون موجبة وليس سالبة . كما أن تغيرات سعر الفائدة تؤثر على الاستهلاك بشكل غير مباشر فارتفاع سعر الفائدة مثلاً يؤدي الى خفض الاستثمار وهذا بدوره يؤدي الى نقص الدخل ومن ثم الى نقص الاستهلاك (متولي ، 1993 : 304) وعلى الرغم من أن كينز رفض أن يكون للسعر الفائدة تأثير كبير على الاستهلاك فإن الدراسات الحديثة قد أوضحت أن الاتفاق على السلع المعمرة مثل التجهيزات والمعدات والسيارات حساس تماماً لسعر الفائدة فمثل هذه السلع لا يتم تمويلها عن طريق الاقتراض . ومن ثم فإن ارتفاع سعر الفائدة على القروض يؤدي الى تزايد قيمة المدفوعات الشهرية اللازمة لشرائها وبالتالي ، لا تشجع الافراد على شرائها (جوارتيني واستروب ، 251 :) لأن سعر الفائدة يمثل المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقترضين والمقرضين في علاقات التمويل ، فهو يعد عائداً للأحوال المعتمدة من وجهة نظر المقرضين ومن جهة نظر المقترضين يعتبر كلفة (علي والعيسى ، 2003 : 298) والعلاقة التالية توضح صعوبة الجزم بوجود علاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة .

$$\frac{\partial C}{\partial r} = \frac{\partial}{\partial r} 0 \dots\dots\dots(2)$$

إذ إن :

$$C = \text{الاستهلاك} , r = \text{سعر الفائدة}$$

سادسا : التضخم : يمكن أن يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار الى إضافة الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار والتوجه بدلاً من ذلك نحو الاستهلاك الآتي والعمل بمبدأ (اشترى الآن قبل أن ترتفع الأسعار) هروبا من ارتفاع الأسعار المتوقع . إلا إن الإشارة المتوقعة في التضخم تعتمد على حدة التضخم وعلى مدى دراية وحكمة الإدارة الاقتصادية في التعامل معه (البياتي والشمري ، 206 :

سابعا : عدد السكان : يعد عامل السكان أثراً واضحاً وفعالاً على دالة الاستهلاك حيث يتضح في الأسرة الواحدة يختلف لكل فرد عن الآخر في إنفاقه تبعاً لتركيبه العمري والجنسي (كاظم والمعلم ، 2001 : 32) فعلى سبيل المثال فإن الافراد في سن الشباب ينفقون على السلعة الاستهلاكية أكثر مما ينفقه الافراد في سن متقدم وعلى الرغم من إختلاف الطرق واشكال الاستهلاك إلا إنه من الممكن أن نجعل على دالة الاستهلاك الكلي للاقتصاد ولمختلف الاعمار من خلال البيانات للمسوحات الأسرية وتعداد هذه العلاقة تعتمد اساساً على التوزيع العمري للسكان ويعد التوزيع العمري في الأجل القصير ثابت وعلى وجه تقريبي أما في الأجل الطويل فإنه يتغير أي يعتمد على معدلات الولادات والوفيات (ابدجمان ، 1999 : 153) . إن الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق ، إلا إن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لهم يخلق انماط استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار ، وهذا يعني زيادة حجم الاستهلاك مثلاً في المجتمعات الشابة ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المنفتح ، وخاصة في الانماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحداثة والانفتاح على المجتمعات الأخرى (الوزني والرفاعي ، 2009 : 169)

ثامنا : مستوى الادخار عند الافراد: يعتمد مستوى الادخار على الدخل؛ لأن الدخل ينقسم على قسمين: القسم الأول يذهب إلى الاستهلاك والقسم الثاني يذهب إلى الادخار لذلك فإن أي زيادة في الادخار فإنها ستكون حتماً على حساب الاستهلاك أي إنخفاض في حجم الاستهلاك لهذا فإن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها تؤثر على الادخار ويرى كينز أن هناك ثمانية دوافع شخصية تؤثر في النزعة الادخارية للأفراد هي (محجوب ، 1977 : 460) أ- دافع الاحتياط .

ب- دافع بعد النظر والخوف من المستقبل مثل الشيخوخة والتقاعد واتساع حجم الأسرة... الخ.

- ت- الفائدة التي تترتب على توظيف الأموال والمدخرات.
- ث- الرغبة في تحسين أوضاع الفرد المعاشية.
- ج- دافع عدم الشعور بالحاجة للآخرين.
- ح- دافع الاستثمار .
- خ- دافع التفاخر والتباهي .
- د- دافع البخل والجشع .

العوامل النوعية

أولاً : أثر العادات والأذواق والتقاليد وأثر المحاكاة : يختلف الافراد فيما بينهم من الناحية الاقتصادية ويعزى هذا الاختلاف جزئياً الى الفوارق في السن والتركيب الأسري وما الى ذلك ، فإن هناك من يستهلك أكثر من الآخرين بسبب الاختلاف في الميل الحدي للادخار والاستهلاك إذ نلاحظ أن أصحاب الدخل المنخفضة والمتوسطة يرغبون في محاكاة أنماط الاستهلاك السائد لدى فئات الدخل المرتفع بحيث يترتب على سريان هذا الأثر وأن مستوى الادخار لا يتأثر فقط بمستوى الدخل الفرد أو الأسرة وإنما بمركز الأسرة النسبي في سلم الدخل فاذا أحدثت زيادة متناسبة في جميع فئات الدخل فلا يعني هذا زيادة الادخار طالما أن المركز النسبي لفئات الدخل المختلفة لم تتغير ويرجع السبب في ذلك الى استيعاب الزيادة بالدخل في زيادة الاستهلاك نتيجة لمفعول أثر المحاكاة وهو رغبة هذه الفئات في المحاكاة أنماط الاستهلاك السائد في المجتمع (محيي الدين ، 1972 : 79) . ومن ناحية أخرى فإن أثر المحاكاة يظهر مفعوله ليس فقط على مستوى الأسرة أو الدولة الواحدة ولكن على مستوى الدول المختلفة إذ تحاول الدول النامية أن تقلد مستويات الاستهلاك السائدة لدى سكان الدولة المتقدمة وهذا من شأنه أن يزيد من ميول الاستهلاك وينخفض في حجم الادخار القومي في البلدان النامية في الوقت ذاته وهو يؤدي بطبيعة الحال الى تأثير في معدلات التنمية الاقتصادية لهذه الدولة (عمر ، 1989 : 463) .

ثانياً : ظهور منتجات جديدة : عند ظهور منتجات جديدة في السوق فإن الطلب عليها من قبل جمهور المستهلكين لا يمكن أن تفسره دالة بسيطة تربط بين الكميات المطلوبة كمتغير تابع و الأسعار والدخل كمتغيرين مستقلين إذ إن نمو الطلب على المنتجات الجديدة يرجع الى الخصائص النفسية التي يتسم بها المستهلك ،منها على سبيل المثال حب الناس للتجديد وميلهم الطبيعي إليه والرغبة في التغيير وتقليد الآخرين والميل للأمان والبعد عن الخطر (رزق ، ، 63)

ثالثاً : أثر التوقعات: تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك فعند توقع الفرد زيادة دخله في العام القادم فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد ، إلا إن سلوك المستهلك قد تغير وانعكس على شراء كميات أكبر ، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما زاد استهلاك الأفراد والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو الى تقليل الاستهلاك والميل نحو الادخار أكثر (الوزني و الرفاعي ، 2009 : 168)

المحور الثاني

نتائج تقدير وتحليل العلاقة بين الاستهلاك العائلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2015).

اولاً: متغيرات البحث:

بناءً على التحليل الاقتصادي لدالة الاستهلاك وواقع الاقتصاد العراقي ومصادر النظرية الاقتصادية السابق ذكرها والمعلومات المتاحة عن الدراسات القياسية السابقة تم تحديد متغيرات الإنمذج وفق الصيغة الدالية الآتية:

$$Cs = f (NPD, P, S, CPI) \dots\dots\dots (3)$$

إذ إن:

CS: يمثل الاستهلاك العائلي وهو المتغير التابع.

NPD: يمثل الدخل القومي المتاح ومن المتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع الاستهلاك العائلي.

P: يمثل عدد السكان ومن المتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع الاستهلاك العائلي.

S: يمثل الادخار ومن المتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستهلاك العائلي.

CPI: يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومن المتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستهلاك العائلي.

ثانياً: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة.

لغرض تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لإنمذج الدراسة تم استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 9)، وبعد تقدير الإنمذج بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) باستخدام الصيغة الخطية واللوغاريتمية والنصف اللوغاريتمية، تم اختيار الصيغة اللوغاريتمية؛ لأنها تعطي مؤشرات احصائية افضل من غيرها وكما موضح في الجدول (1)، فضلاً عن سهولة معالجتها حسابياً ولمعالجة مشكلة عدم تجانس التباين .

جدول (1) نتائج التقدير لاختيار صيغة الإنمذج الملائم

المؤشرات الاحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة اللوغاريتمية	الصيغة نصف لوغاريتمية
R^2	0.957112	0.897377	0.906468
\bar{R}^2	0.952713	0.886852	0.896875
F	217.5843	85.25819	94.49200
S.e	6508.685	0.165741	0.158230
AIC	34.32182	-0.650133	-0.472885
H.Q	34.39701	-0.574944	-0.567696
SC	34.52457	-0.447384	-0.450136

المصدر: اعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

ثالثاً: اختبار فيليبس بيرون (PP) لإستقرارية السلاسل الزمنية.

يتم التحقق في هذا الاختبار من امكانية رفض فرضية العدم $p = 1$: H_0 من عدمه كما في الاختبار السابق، ويوضح الجدول (2) اختبار جذر الوحدة حسب PP الذي تشير نتائجه في حالة وجود حد ثابت فقط وحد ثابت واتجاه زمني او بدونهما الى وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لكل المتغيرات عند مستواها الأصلي باستثناء متغيرين هما الاستهلاك العائلي وعدد السكان، مما يؤكد عدم تحقق صفة السكون لهذه المتغيرات، إذ إن قيمة (τ) المحسوبة أقل من القيمة الحرجة مما يعني عدم امكانية رفض فرضية العدم $p = 1$: H_0 ، وإنها استقرت بعد اخذ الفرق الاول لها، إذ إن

قيمة (τ) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%) مما يعني قبول الفرضية البديلة $p < 1$: H_1 ، أي إنها متكاملة من الرتبة (1). في حين استقر كل من المتغيرين الاستهلاك العائلي وعدد السكان عند مستواهما الأصلي، إذ إن قيمة (τ) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%) مما يعني قبول الفرضية البديلة $p < 1$: H_1 ، أي إنها متكاملة من الرتبة (0).

جدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
		LNCS	LNNPD	LNP	LNS	LNCPI
With Constant	t-Statistic	-0.6702	-2.776	-1.7922	-3.0552	-1.0908
	Prob.	0.8434	0.0702	0.3793	0.0377	0.711
		n0	*	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.0238	-3.744	-8.1182	-2.942	-1.7561
	Prob.	0	0.0298	0	0.1602	0.7084
		***	**	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5644	2.7627	9.8497	0.8655	-1.2966
	Prob.	0.8343	0.9982	1	0.893	0.1768
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LNCS)	d(LNNPD)	d(LNP)	d(LNS)	d(LNCPI)
With Constant	t-Statistic	-11.7725	-9.3828	-17.9633	-6.6235	-5.6918
	Prob.	0	0	0.0001	0	0
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.384	-10.7988	-19.7888	-6.8412	-5.6342
	Prob.	0	0	0	0	0.0002
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.8859	-8.0921	-6.9895	-6.5316	-5.6836
	Prob.	0	0	0	0	0
		***	***	***	***	***

المصدر:

- 1- اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).
- 2- (*), (**), (***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) على التوالي حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon)، و (No) تدل على إنها غير معنوية.

رابعاً: اختيار النموذج الملائم.

بعد اجراء اختبارات جذر الوحدة (سكون السلسلة الزمنية) بواسطة الاختبارين (ADF, PP) تبين أن متغيرات الدراسة متباينة في سكونها منها ساكنه عند مستواها الأصلي (0) | ومنها ساكنه عند فرقها الاول (1) |، لذا لا بد من استخدام إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقة وذلك لاختلاف درجة تكامل المتغيرات الداخلة في التقدير، أي إنها متكاملة من الرتبة (0) | و (1) |، لذلك يتم استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، لأن تحليل التكامل المشترك على أساس منهجية انجل وجرانجر و جوهانسن جيسيليوس تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة ساكنه من الدرجة نفسها سواء عند مستواها الأصلي (0) | او عند فرقها الاول (1) | .

خامساً: إختبار التكامل المشترك باستخدام إنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

اصبحت منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL}) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الاخيرة، والذي قدم من قبل بيسران واخرون (Pesaran et.al) عام (2001)، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الابطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في انموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة او اكثر (Pesaran & et.al, 2001: 289). ويتميز انموذج (ARDL) بعدة مزايا منها:-

- أ. لا يستلزم اختبار (ARDL) ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها $I(0)$ او من الرتبة الاولى $I(1)$ ، بشرط ان لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$.
- ب. امكانية تقدير الاجل الطويل والقصير في أن واحد، فضلاً عن امكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في الانموذج بفترات ابطاء زمنية مختلفة.
- ج. ان نتائج تطبيقه تكون دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن بساطة هذا الانموذج في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Pesaran & et.al, 2001: 293).
- د. امكانية التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التفسيرية في الانموذج، والسماح باختبار العلاقة بين المتغيرات الاصلية (في المستوى - Level) بغض النظر فيما اذا كانت المتغيرات المستقلة هي $I(0)$ و $I(1)$ او مزيج منهما (الشوريجي، 2009: 156).
- هـ. ان استخدام هذا الانموذج يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفاءة وغير متحيزة.
- و. ان انموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من انموذج الاطار العام.
- ز. ان انموذج (ARDL) يعطي افضل النتائج للمعاملات في الاجل الطويل، وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Narayan, 2004: 205).

بعد اختيار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة للإنموذج، يتم اخذ الشكل اللوغاريتمي الطبيعي لجميع المتغيرات، وعلى هذا الاساس فإن الإنموذج يأخذ الصيغة الآتية:-

$$\begin{aligned} \Delta \ln CS_t = & C + \beta_1 \ln NPD_{t-1} + \beta_2 \ln P_{t-1} \\ & + \beta_3 \ln S_{t-1} + \beta_4 \text{CPI}_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_1 \Delta \ln CS_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q_1} \lambda_2 \Delta \ln NPD_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \lambda_3 \Delta \ln P_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q_3} \lambda_4 \Delta \ln S_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_4} \lambda_5 \Delta \text{CPI}_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots \dots \dots (4) \end{aligned}$$

إذ إن:

- | | | | | | |
|------------------|----------------------------|------|-------------------------------|-----|-----------------------------|
| CS: | الاستهلاك العائلي | NPD: | الدخل القومي المتاح | P: | عدد السكان |
| S: | الادخار | CPI: | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | Δ: | الفرق الاول لقيم المتغيرات |
| C: | الحد الثابت | q: | عدد مدد الابطاء المثلى | Bi: | معلمات العلاقة طويلة الأجل. |
| λ _i : | معلمات العلاقة قصيرة الأجل | | | | |
| ε: | حد الخطأ العشوائي | | | | |

ولتطبيق منهج تحليل التكامل المشترك في اطار انموذج (ARDL) يستلزم اتباع الخطوات الاتية:-

1- اختبار فترة الابطاء المثلى.

قبل تقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل وفق انموذج (ARDL) بين الطلب الحقيقي على النقود والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه، يستلزم معرفة عدد فترات الابطاء المثلى لهذه المتغيرات، وهناك خمس معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي:- (الشوريجي، 2009: 157)

- أ. معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error – 1969)
- ب. معيار معلومات أكيكي (Akaike Information criterion-1973)
- ج. معيار معلومات شوارز (Schwarz Criterion-1978)
- د. معيار معلومات حنان وكوين (Hannan & Quinn Criterion-1979)
- هـ. معيار نسبة الامكان الاعظم (Likelihood Ratio Test)

وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول الاتي:-

جدول (3) معايير اختيار فترة الابطاء المثلى لإنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	186.3504	NA	7.94e-11	-9.067519	-8.856409	-8.991188
1	381.9776	332.5663	1.58e-14	-17.59888	-16.33222	-17.14090
2	461.2910	115.0044	1.11e-15	-20.31455	-17.99234	-19.47491
3	576.0358	137.6937	1.48e-17	-24.80179	-21.42403	-23.58050
4	623.1267	44.73641*	6.91e-18*	25.90634*	21.47303*	-24.30339*

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 9).

*: تشير الى العدد الامثل للتباطؤ الذي يختاره كل معيار، وتكون كل الاختبارات عند مستوى (5%)

2- منهج اختبار الحدود Bounds Testing Approach

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في الانموذج بواسطة إحصاء اختبار (F)، والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها: حجم العينة، وادراج متغير الاتجاه في التقدير. وتحسب قيمة إحصاء (F) وفق الصيغة الاتية:- (Diebold, 2016: 43)

$$F = \frac{(SSeR - SSeu)/M}{SSeu/(n - k)} \dots \dots \dots (5)$$

إذ ان :-

SSeR: مجموع مربعات البواقي للأنموذج المقيد (فرضية العدم)، اي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات (انعدام التكامل المشترك بين المتغيرات).

$$H_0 : B_1 = B_2 = \dots \dots \dots = B_{K+1} = 0$$

SSeu: مجموع مربعات البواقي للأنموذج غير المقيد (الفرضية البديلة)، اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_{K+1} \neq 0$$

M: عدد معلمات الانموذج المقيد. **n**: عدد المشاهدات (حجم العينة). **k**: عدد المتغيرات.
وبعد احتساب قيمة إحصاءة (F) تتم مقارنتها بقيمة (F) الجدولية المحسوبة من قبل (Pesaran et.al) عام (2001)، ونظراً لان اختبار (F) له توزيع غير معياري فان هناك قيمتين حرجتين له:- (حسن، 2013: 190)
أ. قيمة الحد الادنى:- وتقتض ان كل المتغيرات ساكنة في مستواها الاصلي، اي متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$.
ب. قيمة الحد الاعلى:- وتقتض ان كل المتغيرات ساكنة في فرقها الاول، اي متكاملة من الرتبة الاولى $I(1)$.

ويتم اتخاذ القرار على اساس مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الادنى اذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ ، اما اذا كانت متكاملة من الرتبة الواحد الصحيح $I(1)$ ، فسيتم اتخاذ القرار على اساس مقارنة قيمة إحصاءة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية للحد الاعلى. وبعد اجراء الاختبار تم احتساب احصائية (F) وكما موضح في الجدول الآتي:-

جدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود لنموذج (UECM – ARDL)

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.214420	4
Critical Value Bounds		
Significance	Cower Bound	Upper Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

يوضح الجدول (4) نتائج حساب إحصاءة (F) باستخدام منهج اختبار الحدود لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الاستهلاك العائلي والمتغيرات التفسيرية، حيث يلاحظ أن قيمة إحصاءة (F) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية (1%) حيث بلغت (7.214420)، مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: b_1 = b_2 = b_3 = \dots = b_4 = 0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: b_1 \neq b_2 \neq b_3 \neq \dots \neq b_4 \neq 0$)، أي إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (الاستهلاك العائلي).

3- تقدير معلمات انموذج (ARDL) ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM).

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات الانموذج (ARDL) للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (VECM) وفق المعادلة (4) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) استناداً الى عدد فترات الابطاء المحددة، ولتحديد الانموذج الملائم يتم الاعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام الى الخاص، والذي يتمثل في الغاء متغير الفروق الاولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاءة (t) الخاصة به غير معنوية اي اقل من الواحد الصحيح (حسن، 2013: 189).

جدول (5) معلمات الأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ لإنموذج الاستهلاك العائلي

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LNC				
Selected Model: ARDL(2, 4, 4, 2, 2)				
Sample: 1 44				
Included observations: 40				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.965967	1.739075	-4.005558	0.0006
LNNPD(-1)	0.194454	0.074996	2.592842	0.0170
LNP(-1)	0.972047	0.244561	3.974662	0.0007
LNS(-1)	-0.049711	0.016188	-3.070872	0.0058
LNCPI(-1)	0.087713	0.019984	4.389242	0.0003
D(LNCS(-1))	1.064790	0.124396	8.559647	0.0000
D(LNNPD)	0.080677	0.085147	0.947508	0.3542
D(LNNPD(-1))	-0.068770	0.091595	-0.750802	0.4611
D(LNNPD(-2))	0.066749	0.046283	1.442176	0.1640
D(LNNPD(-3))	0.136293	0.044607	3.055448	0.0060
D(LNP)	1.914110	0.384688	4.975744	0.0001
D(LNP(-1))	-2.027218	0.394098	-5.143944	0.0000
D(LNP(-2))	0.368349	0.426582	0.863488	0.3976
D(LNP(-3))	-0.915759	0.434657	-2.106854	0.0473
D(LNS)	-0.027795	0.014942	-1.860188	0.0769
D(LNS(-1))	0.034888	0.012371	2.820050	0.0103
D(LNCPI)	0.722192	0.054984	13.13461	0.0000
D(LNCPI(-1))	-0.510704	0.078839	-6.477822	0.0000
CointEq(-1)	-0.351405	0.072039	-4.877961	0.0001
EC = LNCS - (0.5534*LNNPD + 2.7662*LNP -0.1415*LNS + 0.2496*LNCPI -19.8232)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNNPD	0.553362	0.147109	3.761590	0.0011
LNP	2.766175	0.512621	5.396136	0.0000
LNS	-0.141464	0.026621	-5.314041	0.0000
LNCPI	0.249607	0.066845	3.734134	0.0012
C	-19.82321	3.295946	-6.014421	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (9 Eviews).

يتضح من خلال الجدول (5) أن هناك استجابة طويلة الأجل طردية ومعنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والاستهلاك العائلي عند مستوى معنوية أقل (1%)، وهناك استجابة طردية ومعنوية بين الدخل القومي المتاح والاستهلاك العائلي عند مستوى معنوية أقل من (1%)، كما توجد علاقة عكسية ومعنوية بين الادخار والاستهلاك العائلي عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهناك أيضاً استجابة طردية ومعنوية بين عدد السكان والاستهلاك العائلي عند مستوى معنوية أقل من (1%). اما بخصوص تقديرات معلمات الأجل القصير فقد جاءت متفقة من حيث الاشارة ومستوى المعنوية مع نتائج مقدرات الأجل الطويل وان تباينت قيم المعلمات المقدره بنسب متفاوتة، اما بخصوص معامل تصحيح الخطأ يلاحظ أنها سالبة ومعنوية عند مستوى أقل من (1%)، وهذا يعني أن (0.35) من اخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

4- تقييم الانموذج المقدر اقتصادياً واحصائياً وقياسياً.

أولاً:- تقييم الانموذج القياسي المقدر اقتصادياً.

أ- تقييم مقدرات معلمات الأنموذج في الآجلين القصير والطويل.

يتضح من نتائج تقدير إنموذج (ARDL) في الجدول (5) :

● معامل الدخل القومي المتاح (NPD) يشير الى وجود أثر طردي ومعنوي لإنموذج الاستهلاك العائلي في الآجلين الطويل والقصير، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة للدخل القومي المتاح (0.553) في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة الدخل القومي بنسبة 1% سوف يؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة (0.553%) في الأجل الطويل . وبلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة للدخل القومي المتاح (0.194) في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في الدخل القومي المتاح بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة (0.194%) . وهذه النتيجة تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية ويكمن السبب في ذلك أنه كلما زاد دخل الفرد زاد معدل استهلاكه.

● يشير معامل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) الى وجود أثر طردي ومعنوي لإنموذج الاستهلاك العائلي خلال مدة الدراسة في الآجلين الطويل والقصير، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (0.249) في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 1% سوف يؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة (0.249%) في الأجل الطويل . وبلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (0.087) في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة (0.087%) . وهذه النتيجة لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، لأنه كلما زاد مستوى العام للأسعار انخفض الاستهلاك العائلي.

● معامل عدد السكان (P) يشير الى وجود أثر طردي ومعنوي لإنموذج الاستهلاك العائلي في الآجلين الطويل والقصير، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة لعدد السكان (2.766) في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة عدد السكان بنسبة 1% سوف يؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة (2.766%) في الأجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة لعدد السكان (0.972) في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة عدد السكان بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الاستهلاك العائلي بنسبة (0.972%) . وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويكمن السبب في ذلك أنه كلما زاد عدد السكان زاد معدل الاستهلاك.

● يشير معامل الادخار (S) الى وجود أثر عكسي ومعنوي لإنموذج الاستهلاك العائلي في الآجلين الطويل والقصير، فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة للادخار (-0.141) في الأجل الطويل، وهذا يعني أن زيادة الادخار بنسبة 1% سوف يؤدي الى انخفاض الاستهلاك العائلي بنسبة (0.141%) في الأجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك العائلي بالنسبة للادخار (-0.049) في الأجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة الادخار بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض الاستهلاك العائلي بنسبة (0.049%) . وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية؛ لأنه كلما زاد نسبة الادخار ادى الى انخفاض الاستهلاك.

أ- تقييم مقدرات إنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM)

إن معامل تصحيح الخطأ ((Coint Eq(-1)) يستلزم أن يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ويلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول (14) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM)

سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي إن الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً في الأجل الطويل لبلوغ التوازن أي يتم تصحيحها تلقائياً وبمعدل (61%)، كما تظهر تقديرات معاملات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدره كانت معنوية باستثناء معامل عدد السكان كانت غير معنوية، والجدول (15) أدناه يبين النسبة بين معاملات إنموذج الأجل الطويل والقصير ودرجة تأثيرهما في المتغير التابع .

جدول (6) نسبة الأثر قصير الأجل الى الأثر طويل الأجل في مقدرات إنموذج (ARDL)

المتغيرات	مقدرات معاملات الأثر طويل الأجل	مقدرات معاملات الأثر قصير الأجل	نسبة الأثر قصير الأجل الى الأثر طويل الأجل %
LNNPD	0.553362	0.194454	35
LNP	2.766175	0.972047	35
LNS	-0.141464	-0.049711	35
LNCPI	0.249607	0.087713	35

المصدر : اعداد الباحث بناءً على نتائج الجدول (14) .

ويستدل من الجدول السابق أن تأثير الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأجل القصير والبالغ (35%) من الأثر الكلي (الأجل الطويل)، وكذلك الحال بالنسبة لتأثير الدخل القومي المتاح والبالغ (35%) في التغيرات التي تحصل في الاستهلاك العائلي، فيما بلغت نسبة تأثير عدد السكان على الاستهلاك العائلي في الأجل القصير (35%) من الأثر الكلي أيضاً، وكذلك بالنسبة لتأثير الادخار على الاستهلاك العائلي في الأجل القصير بلغت (35%) من الأثر الكلي.

ثانياً : تقييم النموذج المقدر احصائياً

يتضح من خلال الجدول (7) الخاص بالمؤشرات الاحصائية سلامة الإنموذج المقدر احصائياً بشكل عام، فكل المتغيرات التفسيرية معنوية حسب اختبار (t) باستثناء معلمة الأجل القصير لمتغير عدد السكان، كما ان قيمة معامل التحديد المصحح قد بلغت (99%) وهذا يدل على أن المتغيرات التوضيحية الممثلة في الإنموذج تفسر نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع (الاستهلاك العائلي)، كما يظهر الجدول أن اختبار (F) كان ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية أقل من (1%) وبالغة (7347.157) وأن الخطأ المعياري للإنموذج قليل جداً إذ بلغ (0.0081) مما يؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل

جدول (7) تقييم الإنموذج المقدر احصائياً

R-squared	0.999841
Adjusted R-squared	0.999705
S.E. of regression	0.008099
Sum squared resid	0.001377
Log likelihood	148.7716
F-statistic	7347.157
Prob(F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson stat	2.217019

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

ثالثاً : تقييم الإنموذج المقدر قياسيأ

من أجل التأكد من خلو الإنموذج المقدر من المشاكل القياسية تم استخدام الاختبارات التشخيصية الآتية:-

- 1- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation): ويتم ذلك وفق الاختبارين الآتيين:-
 - أ- اختبار مضروب لانكرانج للارتباط التسلسلي: من خلال نتائج اختبار (BGLM) الواردة في الجدول (8) نجد أن قيمة إحصاءة (F) المحسوبة بلغت (1.207) عند مستوى دلالة (0.320)، ومنه فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن الإنموذج يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي (مشكلة الارتباط الذاتي).

جدول (8): اختبار الارتباط التسلسلي (BGLM) للإنموذج المقدر للدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.207780	Prob. F(2,19)	0.3208
Obs*R-squared	4.511784	Prob. Chi-Square(2)	0.1048

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

- ب- اختبار (J.Durbins h- statistic): للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي نستخدم إحصاءة (h) بدلاً من قيمة إحصاءة (D.W)؛ لأنها تعد مضللة لاحتواء الإنموذج على متغيرات مرتدة زمنياً وتأخذ إحصاءة (h) الصيغة الآتية:-

$$h = \left(1 - \frac{D-W}{2}\right) \sqrt{\frac{n}{1-n \text{ var}(b_1)}} \dots\dots\dots (6)$$

إذ إن:

(n) تمثل حجم العينة

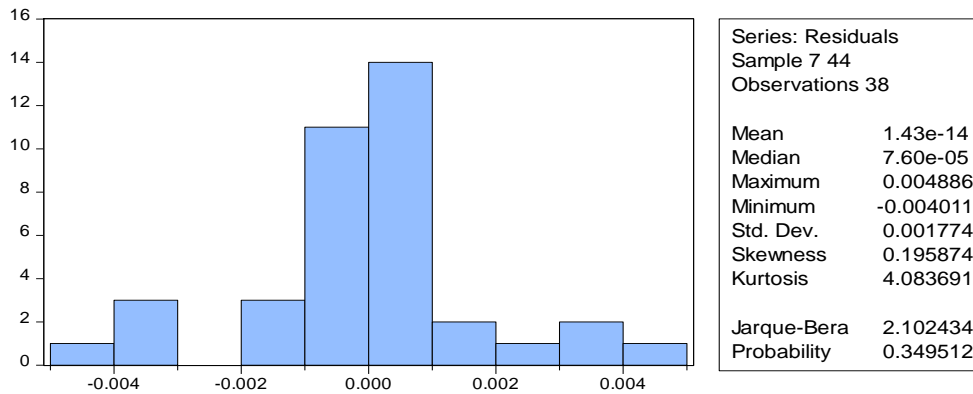
(var (b₁)) هو تقدير التباين لمعامل (Y_{t-1}) في انحدار OLS للإنموذج المقدر.

إن القيمة الحرجة للاختبار (±1.96) لاختبار فرضية العدم (H₀ : ρ_t = 0) ، فإذا كانت قيمة إحصاءة (h) المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة نقبل فرضية العدم ومن نتائج التقدير:

$$h = \left(1 - \frac{2.217019}{2}\right) \sqrt{\frac{44}{1-44(0.0051896)}} = -0.819$$

يلاحظ من النتيجة اعلاه ان قيمة إحصاءة (h) أصغر من القيمة الحرجة(±1.96) مما يعني خلو الإنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- 2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JB): من خلال هذا الاختبار يلاحظ أن قيمة (JB) بلغت (2.102) عند مستوى دلالة (0.349) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة إن الاخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً كما موضح في الشكل الآتي:-



شكل (1): التوزيع الطبيعي لبقاقي الإنموذج المقدر

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

3- اختبار ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي (ARCH): وفقاً لهذا الاختبار نجد أن قيمة إحصاءة (F) بلغت (1.081) عند مستوى دلالة (0.382) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%)، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بثبات التباين بين الاخطاء العشوائية في الإنموذج المقدر وكما موضح في الجدول الآتي:-

جدول (9): اختبار ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي للإنموذج المقدر في الدراسة

HeteroskedastiCPIty Test: ARCH			
F-statistic	1.081751	Prob. F(4,31)	0.3825
Obs*R-squared	4.409436	Prob. Chi-Square(4)	0.3534

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

4- اختبار صحة الإنموذج المقدر (Ramsey RESET): يلاحظ من خلال الجدول (10) أن قيمة إحصاءة (F) بلغت (1.017) عند مستوى دلالة (0.325) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%)، وعليه نقبل فرضية عدم بصحة الشكل الدالي اللوغاريتمي المستخدمة في الدراسة.

جدول (10): اختبار صحة الإنموذج المقدر (Ramsey RESET) للإنموذج المقدر في الدراسة

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	1.008546	20	0.3252
F-statistic	1.017165	(1, 20)	0.3252

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

5- اختبار مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity Test): نستخدم اختبار كلاين للكشف عن مشكلة التعدد الخطي، حيث يتم مقارنة قيمة معامل التحديد (R^2) مع مربع معامل الارتباط البسيط بين اي متغيرين مستقلين في الإنموذج المقدر أي إن ($R^2 > r_{xixj}^2$)، فاذا كانت قيمة معامل التحديد أكبر من مربع قيمة معامل الارتباط البسيط فإن الإنموذج يخلو من مشكلة التعدد الخطي والعكس صحيح، ويلاحظ من خلال المصفوفة الواردة في الجدول (11) ان مربع قيمة معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين بلغت (0.935) وهي أصغر من قيمة معامل التحديد العام للإنموذج والبالغة (0.999)، وهذا يعني أن الإنموذج المقدر يخلو من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة

جدول (11): مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات التوضيحية في الإنموذج المقدر

	LNCPI	LNNPD	LNP	LNS
LNCPI	1	0.9548383	0.8955587	0.8039620
LNNPD	0.9548383	1	0.9673737	0.8496996
LNP	0.8955587	0.9673737	1	0.7212815
LNS	0.8039620	0.8496996	0.7212815	1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

5- اختبار استقرارية معلمات انموذج (ARDL).

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذا البحث من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الاجل الطويل مع تقديرات معلمات الاجل القصير يمكن استخدام أحد الاختبارين الآتيين:- (الدريوش وعبد القادر، 2013: 23).

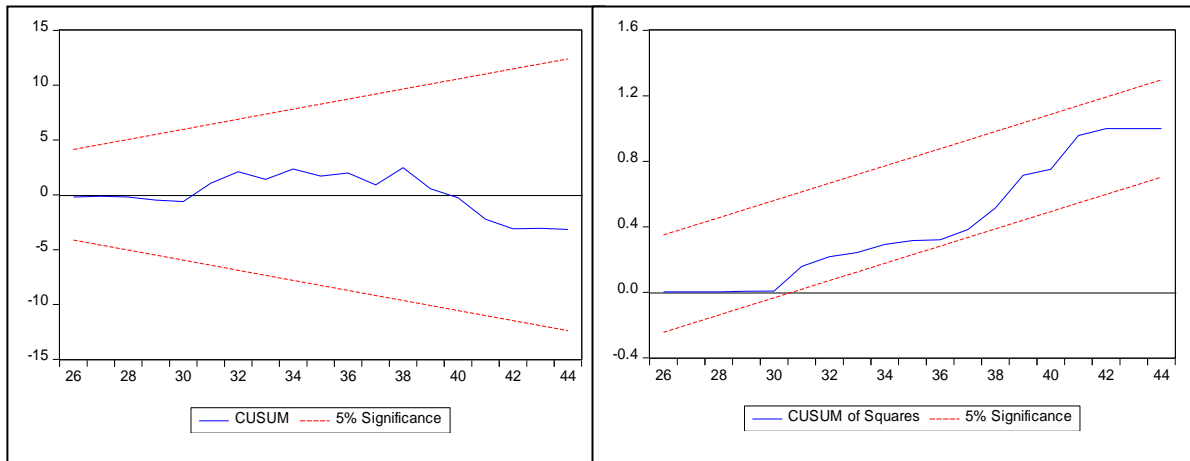
أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة.

Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)

ب. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة.

Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ)

وبعد هذين الاختبارين من اهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهما يوضحان امرين مهمين هما: مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع معلمات الاجل القصير، وكذلك توضح مدى وجود اي تغير هيكلية في البيانات. ووفقاً لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) اذا وقع الخط البياني لاختبار كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية (5%)، في حين تكون المعاملات لا تنتم بالاستقرارية الهيكلية اذا وقع الخط البياني للاختبارات خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاءة اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى، الحد الادنى) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) المستخدم مستقرة هيكلياً عبر الفترة الزمنية للبحث، كذلك الحال بالنسبة لاختبار المجموع

التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%). ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقراراً وانسجاماً في الانموذج بين نتائج الاجلين القصير والطويل.

6- اختبار الاداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر.

نظراً لان جودة النتائج المقدره تعتمد على قوة الاداء التنبؤي لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر، ولأجل ان تكون التنبؤات القياسية مستندة على اسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها، يجب التأكد من تمتع الانموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير (الشوريجي، 2009: 163). ولتحقيق ذلك تستخدم عدة معايير لقياس الاداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية الكلية القياسية ومن اهمها:-

أ. معامل عدم التساوي لثايل Theil Inequality Coefficient

يُعدّ من المعايير الشائعة في قياس واختبار القدرة التنبؤية لأنموذج القياسي والتحقق من دقة التنبؤات، ويحتسب وفق الصيغة الآتية:- (السيفو واخرون، 2006: 51)

$$T = \sqrt{\frac{\sum(S_i - d_i)^2}{\sum d_i^2}} \dots \dots \dots (7)$$

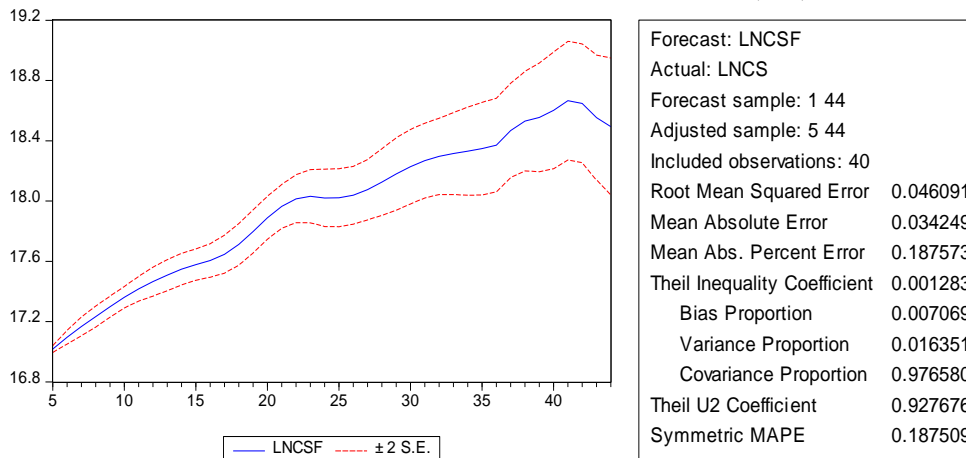
إذ ان:

T: معامل ثايل. Si: التغير المتوقع في القيمة المنتبأ بها للظاهرة (المتغير التابع).
di: التغير الفعلي في قيم المتغير التابع.

فإذا كانت (di=Si) فإن المعامل (T=0)، وهذا يدل على مقدرة الانموذج عالية على التنبؤ. اما إذا كانت (Si=0) فإن المعامل (T=1)، وهذا يعكس ضعف قدرة الانموذج على التنبؤ، اي لا يوجد تغير متوقع عبر الزمن ويكون ثابتاً لهذا فإن (Y_F = a). اما إذا كانت قيمة المعامل (T) اكبر من الواحد الصحيح، فهذا يعني انخفاض قدرة الانموذج على التنبؤ وبذلك فإن (0 ≤ T ≤ ∞).

ب. معيار نسبة عدم التساوي (مصادر الخطأ): وتتكون من ثلاث نسب هي:(الشوريجي، 2009: 163)

- نسبة التحيز Bias Proportion (BP)
- نسبة التباين Variance Proportion (VP)
- نسبة التغاير Covariance Proportion (CP)



شكل (3) القيم الفعلية والمتوقعة للاستهلاك العائلي في العراق للفترة (2004-2015)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

ويلاحظ من خلال الشكل (3) ان قيمة معامل تايل (T) منخفضة وقريبة من الصفر إذ بلغت (0.0012)، وإن قيمة نسبة التحيز (BP) منخفضة أيضاً وقريبة من الصفر إذ بلغت (0.0070)، كما إن قيمة نسبة التباين (VP) قريبة من الصفر إذ بلغت (0.0163)، في حين بلغت قيمة نسبة التغيرات (CP) (0.976) وهي قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن الإنموذج المقدر يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال مدة الدراسة، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج هذا الإنموذج لأغراض التحليل والتقييم والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية.

خامساً:- الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات.

- أ. إن نتائج التحليل النظري أثبتت وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي وكل من معدل التضخم، والادخار، وعلاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من الدخل المتاح، وعدد السكان
- ب. أظهرت الدراسة إلى أن المستهلك العراقي ونظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي تتغير أنماطه الاستهلاكية وفقاً للتغيرات في الظروف الاقتصادية .
- ج. قيمة الاستهلاك العائلي تتأثر تأثيراً مباشراً بقيمة الأسعار من خلال العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والاستهلاك العائلي بعلاقة عكسية .
- د. إن نتائج التحليل القياسي أثبتت تحقق صفة الاستقرار (السكون) عند المستوى لكلا المتغيرين الاستهلاك العائلي وعدد السكان ، في حين تحققت صفة الاستقرار (السكون) لبقية المتغيرات الأخرى عند أخذ الفروق الأولى لها وفق اختبارات جذر الوحدة المستخدمة (ADF, PP) ولا توجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية (2)، مما استوجب استخدام أنموذج (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل .
- هـ. تشير نتائج التحليل القياسي أن أفضل صيغة رياضية لتقدير محددات الاستهلاك العائلي في الاقتصاد العراقي هي الصيغة اللوغاريتمية ، كما تؤكد خلو الأنموذج المقدر مشاكل التحليل القياسي كافة .
- و. اثبتت نتائج التحليل القياسي أن الاستهلاك العائلي يتحدد بالمتغيرات الآتية: عدد السكان، الادخار، معدل التضخم، والدخل المتاح بأربع فترات ابطاء مثلى والتي تفسر حوالي (99%) من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك العائلي .
- ز. أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (الاستهلاك العائلي) وفق منهجية (ARDL)، إذ كانت إحصاء (F) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لها (الحد الأدنى والحد الأعلى) .
- ح. أثبتت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية لكل من الدخل المتاح، عدد السكان، ومعدل التضخم مع الاستهلاك العائلي، وعلاقة عكسية ومعنوية بين الادخار والاستهلاك العائلي، وكلها تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية باستثناء متغير معدل التضخم .
- ط. أوضحت قيمة معامل تصحيح الخطأ أن (35%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية أقل من (1%). كما بلغت درجة تأثير كل من المتغيرات عدد السكان، الدخل المتاح، معدل التضخم، الادخار على الاستهلاك العائلي في الأجل القصير (35%) لكل المتغيرات من الأثر الكلي

ي. إن نتائج التحليل القياسي أثبتت تحقق صفة الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأنموذج في الأجلين القصير والطويل بموجب الاختبارين (CUSUM-CUSUM SQ). كما أثبتت النتائج أن الأنموذج يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ وفق معامل (Theil) .

2- التوصيات.

- أ. العمل على توزيع أكثر عدالة للدخل نظرا لأهميته كمحدد رئيسي للاستهلاك العائلي وكذلك من أجل تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين .
- ب. ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة كافة.
- ج. ترشيد الاستهلاك والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال ترشيد النفقات والعمل على تدوير مخلفات الاستهلاك العائلي .
- د. زيادة الوعي لدى المجتمع العراقي بأهمية الإدخار لما له من أهمية في عملية التراكم الرأسمالي
- هـ. المولد للاستثمار .
- و. اتباع سياسة تحويل الانفاق الاستهلاكي من السلع المستوردة الى السلع التي لها بديل محلي
- ز. تطوير نموذج لمحددات الاستهلاك العائلي في المستقبل وذلك بزيادة عدد المتغيرات التي لم تتضمنها الدراسة .
- ح. المزيد من الدراسات والبحوث التي تخص موضوع الاستهلاك العائلي في العراق وذلك باستخدامها في عملية التخطيط المستقبلي ووضع السياسات الاقتصادية .

المصادر والمراجع

اولاً:- المصادر العربية:

- 1- ادريوش. دحماني محمد، عبد القادر. ناصور(2013)،دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام انموذج (ARDL)، اباحت المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، الجزائر.
- 2- اموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم (2001)، تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 3- جوارتيني، جيمس (1999) ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- 4- جي هولتن وليسون، (بدون سنة نشر) الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة كامل سليمان، الرياض، دار المريخ، الطبعة العربية.
- 5- حسام علي داوود ، عماد الصعيدي وآخرون (2003) ، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، عمان.
- 6- حسن، علي عبد الزهرة (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد(34)، العدد(9)، بغداد.
- 7- حسين عمر ، (1989)مبادئ المعرفة الاقتصادية ، منشورات ذات السلاسل ، ط1، الكويت.
- 8- السعودية.
- 9- السيفو. وليد اسماعيل، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد ابراهيم (2006)، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي: التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- 10- الشوريجي، مجدي (2009)، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(6). مصر
- 11- الصخري، عمر(2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 12- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى (2003) النقد والمصارف والأسواق المالية، عمان، دار الحامد للنشر.
- 13- عبدالسلام ياسين الادريسي (1986)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الكتب، جامعة البصرة،
- 14- عمرو محي الدين ، (1972)التنمية والتخطيط الاقتصادي ،دار النهضة العربية للنشر، بيروت
- 15- غدير أدور رزق (بدون سنة نشر)، وسائل ترشيد الاستهلاك وأثره في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير
- 16- فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري (2009) ، مدخل الى عام الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي ، دار وائل للنشر، عمان.
- 17- مايكل ابدجمان ، (1988)الاقتصاد الكلي ، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر،
- 18- محجوب، رفعت(1977)،الاقتصاد السياسي، الجزء الاول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 19- مختار محمد متولي ، (1993)النظرية الاقتصادية (مدخل رياضي) جامعة الملك سعود، السعودية.
- 20- المشهداني. عبد الغني عبد الحميد (1989)، تطور نمط الاستهلاك العائلي في ضوء بحوث ميزانية الاسرة العراقية، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1985/71 ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد . العراق